شرح المدخل

في دلائل الإعجاز من إملائه

بسم الله الرحمن الرحيم

توكلت على الله وحده[١]

قال الشيخ الإمام، مجد الإسلام، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني - رحمه الله تعالى.

الحمد لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين، وصلواته على محمد سيد المرسلين وعلى آله أجمعين.

هذا كلام وجيزٌ يَطَّلع به الناظر على أصول النحو[٢] جملةً، وكل ما به يكون النَّظْم دفعةً، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد، وترى بها مشئمًا قد ضُمَّ إلى مُعْرِق، ومُغربًا قد أخذ بيد مُشرِّق[٣].

وقد وصلتُ بأَخَرَة إلى كلامٍ مَن أصغى إليه وتدبره تدبُّر ذي دين وفُتوَّة دعاه إلى النظر في الكتاب الذي وضعناه، وبعثه على طلب ما دوَّناه[٤]، والله تعالى الموفق للصواب، والملهم لما

---

(١) هذا المدخل كان في الأصل في نهاية «دلائل الإعجاز» فنقله الشيخ رشيد رضا في صدر تحقيقه، وتبعه الشيخ محمود شاكر في صدر تعليقه بعد مقدمته هو، ونبَّه في الهامش إلى أنه كان في المخطوطة (ج) يأتي في صفحة (٣٦١). والظاهر أن هذه خاتمة أملاها الشيخ عبد القاهر على طلابه بعد الفراغ من دلائل الإعجاز، ويرجح هذا أن هناك مقدمة تلي هذا المدخل هي الأشبه بمقدمات السابقين، ومن المستبعد أن يبدأ كتابٌ بمقدمتين، ولم يكن من عاداتهم تصدير كتبهم بمدخل ومقدمة، وأما ما ذكره الشيخ شاكر من أن ورقة بيضاء فاصلة وجدت سابقة لهذا الكلام في نسخة (ج)، وقد كتب عليها «المدخل في دلائل الإعجاز»، فذلك صنيع النسَّاخ بحسب ما غلب على ظنهم، مع التزامهم الأمانة؛ إذ تركوا هذه الصفحات في موضعها في نهاية الكتاب، ولم يقدمها إلا المحدثون.
ثم إن في نهاية هذه الصفحات عبارة تدل على أنها أمليت بعد الفراغ من دلائل الإعجاز، يقول عبد القاهر: «فينبغي لكل ذي عقل ودين أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه، ويستقصي التأمل لما أودعناه... إلخ» [راجع بقية عبارته ص(٩) من «دلائل الإعجاز»، تحقيق: محمود شاكر].

(٢) أصول النحو ومعانيه هي الأسس التي تحدد علاقات الكلم في النظم مهما طرأ له من تصرف بالتقديم وغيره، فإن الموقع يحدد نوع العلاقة.

(٣) يقصد أن النظم هو الذي يجمع بين أشتات الكلمات فيؤلف بينها في صورة معنوية مقبولة.

(٤) يقصد أنه انتهى إلى كلام له شأن -في هذه السطور التي تأتي- مَنْ تدبَّره بهمة وعزيمة دعاه إلى التأمل في سائر كتابه «دلائل الإعجاز» وحرص على فهمه واستيعابه؛ لأن ما كتبه هنا يكشف عن قيمة كتابه وأن فيه مفاتيح الكشف عن الإعجاز، وهذا حاصل ما قصده من هذه الصفحة وما يليها.

يؤدي إلى الرشاد بمنِّه وفضله.

قال ﷺ: معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكَلِم بعضها ببعض، وجَعْل بعضها بسبب من بعض[١].

والكلام ثلاث: اسم، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه، أو حالاً منه، أو تابعًا له صفة أو تأكيدًا، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفًا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافًا إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول.

وذلك في اسم الفاعل كقولنا: «زيد ضارب أبوه عَمْرًا»، وكقوله تعالى: ﴿**أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا**﴾ [النساء: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ**﴾ [الأنبياء: ٢-٣]، واسم المفعول كقولنا: «زيد مضروبٌ غلمانُه»، وكقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ**﴾ [هود: ١٠٥][٢]، والصفة المشبهة كقولنا: «زيد حَسَنٌ وجْهُه، وكريمٌ أصلُه، وشديدٌ ساعُدهُ»، والمصدر كقولنا: «عجبت من ضَرْب زيد عمرًا»، وكقوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا**﴾ [البلد: ١٤- ١٥]، أو بأن يكون تمييزًا قد جلاه، منتصبًا عن تمام الاسم - ومعنى «تمام الاسم» أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة، وذلك بأن يكون فيه نون تثنية، كقولنا: «قُفَيْزَان برا»، أو نون جمع كقولنا: «عشرون درهمًا»، أو تنوين كقولنا: «راقودٌ خَلاً»[٣]، و«ما في السماء قَدْرُ راحة سحابا» أو تقدير تنوين كقولنا: «خمسة عشر رجلاً»، أو يكون قد أضيف إلى شيء، فلا يمكن إضافته مرة أخرى، كقولنا: «لي ملؤه عسلاً»، وكقوله تعالى: ﴿**ملْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا**﴾ [آل عمران: ٩١].

---

(١) يعني أن النظم ليس ضما للمفردات فحسب، ولكنه مراعاة أن تكون بين الكلم المضمومة صلة تحددها مواقع الكلمات.

(٢) كان حسب عبد القاهر هذه الضروب التي ذكرها من تعلق الاسم بالاسم لاسيما وأن أكثر ما استشهد به بعد ذلك من الأمثلة المؤلفة في سياق يريد فيه التأكيد على أن تلك الطرق من النظم موجودة في كلام العرب، على أنه لم يكن محصيًا تلك الطرق، ولكن يبدو أن الطبيعة النحوية قد استحكمت.

(٣) الراقود: وعاء كالدّنّ مستطيل أسفله، داخله مطلي بالقار، والقفيز: مكيال عند أهل العراق، وجمعه: أَقْفِزَةٌ وقفزان، [لسان العرب].

وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً، فيكون مصدرًا قد انتصب به، كقولك: «ضربتُ ضربا»، ويقال له: «المفعول المطلق» أو مفعولاً به، كقولك: «ضربت زيدًا»، أو ظرفًا مفعولاً فيه، زمانًا أو مكانًا، كقولك: «خرجت يوم الجمعة، ووقفت أمامك»، أو مفعولاً معه كقولنا: «جاء البردُ والطَّيالسة»، و«لو تُركت الناقة وفصيلها لَرَضِعَها»، أو مفعولاً له كقولنا: «جئت إكرامًا لك، وفعلت ذلك إرادة الخير بك»، وكقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ**﴾ [النساء: ١١٤][(١)].

أو بأن يكون منزلاً منزلة المفعول، وذلك في خبر «كان» وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: «طاب زيد نفسًا، وحسن وجهًا، وكَرُم أصلاً»[(٢)].

وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدِّى الأفعال إلى ما تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، مثل أنك تقول: «مررت»، فلا يصل إلى نحو «زيد، وعمرو»، فإذا قلت: «مررت بزيد، أو على زيد» وجدته قد وصل بالباء أو «على»[(٣)].

وكذلك سبيل «الواو» الكائنة بمعنى «مع» في قولنا: «لو تُرِكت الناقة وفصيلها لرضعها» بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئًا، لكنها تعين الفعل على عمله النصب[(٤)]. وكذلك حكم «إلا» في الاستثناء، فإنها

---

(١) ذكر عبد القاهر في صدر هذه الفقرة أن تعلق الاسم بالفعل بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً، لكنه فصَّل في المفعول وترك الحديث عن الفاعل!! واللافت أنه عند الاستشهاد من القرآن يكتفي بجزء الآية موضع الاستشهاد، ولو لم يعط هذا الجزء معنى تامًّا!!

(٢) التمييز في هذه الأمثلة مُحوّل عن الفاعل؛ لأن أصله طابت نفس زيد، وحسن وجه زيد، وكَرُم أصله، وهنا يظهر مدى تعلق التمييز بالفعل؛ لأن أصله فاعل، فلما تحول إلى التمييز زاد على ذلك التعلق تفخيمًا وتشويقًا لأنه كالتفصيل بعد الإجمال، والتعيين بعد التعميم.

(٣) هذه طريقة تعليمية مبسوطة غايتها الإقناع بقيمة الحرف، فالحرف وإن كان لا يستقل بمعنى، لكنه أداة يتوصل بها إلى تعليق الاسم بالفعل حتى يظهر لهما معًا معنى.

(٤) هذا تفريق بين حروف الجر و«واو» المعية، فهما يشتركان في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه، ويفترقان في أن حرف الجر يعمل بنفسه في الاسم بعده، أما واو المعية فلا تعمل، ولكن تعين الفعل على عمله النصب في الاسم بعدها، ومعنى هذا أن الفعل قبلها لا يقدر على نصب الاسم بدونها، وهنا تبرز قيمة تلك الواو في تعليق الاسم بالفعل، وإعانة الفعل على عمل النصب في الاسم بعدها.

عندهم بمنزلة هذه «الواو» الكائنة بمعنى «مع» في التوسط، وعمل النَّصْب في المستثنى للفعل، ولكن بواسطتها وعونٍ منها[١].

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به «العطف»: وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول[٢]، كقولنا: «جاءني زيد وعمرو» و«رأيت زيدًا وعمرًا»، و«مررت بزيد وعمرو».

والضرب الثالث تعلُّقٌ بمجموع الجملة: كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يُسند إلى شيء.

معنى ذلك: أنك إذا قلت: «ما خرج زيد» و«ما زيد خارج»، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعًا من «زيد» ومسندًا إليه.

ولا يغرنَّك قولنا في نحو: «لا رجل في الدار» إنها لنفي الجنس، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس، ولو كان يُتصوَّر تعلق النفي بالاسم المفرد لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها: «لا إله لنا، أو في الوجود إلا الله» فضلاً من القول، وتقديرًا لما لا يُحتاجُ إليه[٣]، وكذلك الحكم أبدًا.

ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بدَّ من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة، كـ«إنَّ» وأخواتها، ألا ترى أنك إذا قلتَ: «كأنَّ»، يقتضي مشبَّهًا ومشبَّهًا به، كقولك: «كأن زيدًا الأسد»، وكذلك إذا قلت «لو» و«لولا»، وجدتها يقتضيان جملتين، تكون الثانية جوابًا للأولى.

---

(١) معنى هذا أن أداة الاستثناء «إلا» كواو المعية في التوسط بين الفعل والاسم وفي إعانة الفعل على عمل النصب في الاسم بعدها، وشاهد هذا في «إلا» قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ**﴾ [هود:٨١].

(٢) يقصد أن هذه «الواو» أغنت عن إعادة الفعل، وجعلت المعطوف كالمعطوف عليه في تأثره بعمل الفعل، وفي هذا منتهى التعلق.

(٣) فضلاً من القول: زيادة لا حاجة إليها. وعبد القاهر يبرهن هنا على أن حرف النفي والشرط والاستفهام لا يتعلق بمفرد بدليل أنهم قدروا في كلمة التوحيد «لا إله إلا الله» خبرًا مسندًا، على معنى لا إله لنا أو لا إله في الوجود إلا الله، فهذا التقدير يدل على حاجة النفي إلى أن يتعلق بجملة تامة ينفيها من مسندٍ ومسند إليه، ولو لم يكن كذلك لما كان لتقديرهم الذي قدروه معنى.

وجملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو: «يا عبد الله»، وذلك إذا حُقِّق الأمر كان كلامًا بتقدير الفعل المضمر الذي هو «أعني» و«أريد» و«أدعو»، و«يا» دليل عليه، وعلى قيام معناه في النفس.

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكَلِم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه[١].

وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكَلِم بعضها ببعض، لا ترى شيئًا من ذلك يعدو أن يكون حكمًا من أحكام النحو ومعنى من معانيه، ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركًا بينهم.

***

وإذا كان كذلك، فما جوابنا لخَصم يقول لنا: إذا كانت هذه الأمور وهذه الوجوه من التعلق التي هي محصول النظم، موجودة على حقائقها وعلى الصحة، وكما ينبغي في منثور كلام العرب ومنظومه، ورأيناهم قد استعملوها وتصرفوا فيها وكملوا بمعرفتها، وكانت حقائق لا تتبدَّل ولا يختلف بها الحال؛ (إذ لا يكون للاسم -بكونه خبرًا لمبتدإٍ، أو صفةً لموصوف، أو حالاً لذي حال أو فاعلاً أو مفعولاً لفعل في كلام- حقيقة هي خلاف حقيقته في كلام آخر)[٢] فما[٣] الذي تجدَّد بالقرآن من عظيم المزية، وباهر الفضل، والعجيب من

(١) معاني النحو إذن هي طرق تعليق الكلم «المفردات» بعضها ببعض، كتعلق الاسم بالاسم على سبيل الإخبار أو التبعية أو الحالية أو التمييز، وتعلق الاسم بالفعل على سبيل الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو التمييز، وتعلق الحرف بالاسم أو بالفعل حال توسطهما كحروف الجر وحروف العطف وواو المعية، وقد يتصدرهما وهما معًا متعلقان به كحروف النفي والاستفهام والشرط، وكل وجه من وجوه الارتباط بين مفردات الجملة التامة هو معنى من معاني النحو، ومواقع الكلمات كذلك.

(٢) ما بين القوسين جملة اعتراضية، وفي داخلها اعتراض آخر هو ما بين الشرطتين (-).

(٣) الفاء واقعة في جواب «إذا» الشرطية التي سبقت في كلام الخصم الذي يفترض عبد القاهر سؤاله، وهو سؤال يفتح بابًا من العلم المتصل بأسباب الإعجاز، وحاصله: إذا كانت هذه الوجوه من النظم موجودة في شعر العرب ونثرهم لا تتبدّل، وقد برعوا فيها، فما الجديد في القرآن من وجوه نظمه التي أعجزت البلغاء، وقهرت الفصحاء، بل أعجزت سائر الخلق؟ ثم يرى عبد القاهر أن الجواب على هذا السؤال يستلزم قراءة كتابه «دلائل الإعجاز»؛ لأن فيه مفاتيح معرفة الإعجاز، ويستخلص من عبارته أنه يشترط لهذا توفر الباعث الديني حتى تكون هناك همة وعزيمة وصبر، وأن يكون القارئ في كتابه بعد هذا صاحب عقل يمكِّنه من النظر والتأمل حتى لا تفوته من كتابه إشارة، وأن يكون ذلك النظر مستقصيًا لكل أفكار كتابه، فلا يكتفي ببعض فصوله.

الرصف، حتى أعجز الخلق قاطبة، وحتى قهر من البلغاء والفصحاء القُوى والقُدر، وقيد الخواطر والفِكَر، حتى خَرِسَت الشَّقاشِقُ[١] وعُدِم نُطق الناطق، وحتى لم يجر لسان ولم يُبِن بيان، ولم يساعد إمكان، ولم ينقدح لأحد منهم زَنْد، ولم يمض له حدٌّ، وحتى أسال الوادي عليهم عجزًا، وأخذ منافذ القول عليهم أخذًا؟ أيلزمنا أن نجيب هذا الخصم عن سؤاله، ونردّه عن ضلاله، وأن نَطِبَّ لدائه، ونزيل الفساد عن رائه؟ فإن كان ذلك يلزمنا، فينبغي لكل ذي دين وعقل أن ينظر في الكتاب الذي وضعناه، ويستقصي التأمل لما أودعناه، فإن علم أنه الطريق إلى البيان والكشف عن الحجة والبرهان تبع الحق وأخذ به، وإن رأى له طريقًا غيره، أومأ لنا إليه، ودلّنا عليه، وهيهات ذلك[٢]!

وهذه أبيات في مثل ذلك:

إني أقـول مقـالاً لستُ أَخفيـه ... ولستُ أَرهبُ خَصْمًا إنْ بدا فيه
ما من سبيل إلى إثبات معجزة ... في النظم إلا بما أصبحتُ أَبديه
وقد علمنا بأن النظم ليس سوى ... حُكْمٍ من النحو نمضي في توخِّيه[٣]

***

(١) الشقاشق جمع شِقشقة بكسر الشين، وهي لهاة البعير، يخرجها إذا هدر وثار، وهي هنا مستعارة للألسنة، وصارت الجملة «خرست الشقاشق» كناية عن العي والعجز عن البيان، وفي عكسه يقال: هدرت الشقاشق، كناية عن الانطلاق في القول. مفاد بتصرف من تعليق محمود شاكر نقلاً عن رشيد رضا.

(٢) هذه العبارة تدل على ثقة عبد القاهر في كتابه «دلائل الإعجاز»، وأنه لا يوجد كتاب غيره يقدم مفاتيح الكشف عن الإعجاز بشكل مكتمل ويستنبط من كلامه أنه اتكأ على عقله واجتهاده أكثر من اعتماده على غيره سواء كان هذا الغير هو الجاحظ في كتابه «نظم القرآن» أو الواسطي في كتابه «إعجاز القرآن» أو القاضي عبد الجبار في كتابه «المغنى».

(٣) هناك أبيات أخرى لعبد القاهر اكتفيت منها بما ذُكر؛ لأن فيه خلاصةَ مقصودِهِ.